

أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة
(1994 - 2011)

**Palestinian Exports Performance and Its Impact on
Economic Growth: An Econometric Study During The
Period (1994 - 2011)**

عمر محمود أبوعيدة

oabueideh@qou.edu

كلية العلوم الإدارية والاقتصادية

جامعة القدس المفتوحة / فرع طولكرم- فلسطين

تاريخ الاستلام 2012/12/2 تاريخ القبول 2013/4/9

الملخص: هدف البحث إلى دراسة أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي من خلال اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وتحديد العلاقة بين التطور الهيكلي للصناعة التحويلية وأثرها على الصادرات والنمو الاقتصادي الفلسطيني. استخدم الباحث النموذج القياسي لتحديد هذه العلاقات وأثرها، حيث بينت النتائج القياسية أن هناك اثر ايجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وأن نمو قطاع الصناعة التحويلية كأحد مظاهر التغير الهيكلي له اثر هام وواضح في الصادرات (RX)، أما فيما يخص نمو العمالة وأثرها على نمو الصادرات والناتج المحلي الإجمالي فكانت النتائج متضاربة حيث كانت ايجابية في حالة الصادرات والصناعات التحويلية وسلبية في حالة النمو الاقتصادي بشكل عام. ومن أهم التوصيات التي تم اقتراحها ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية، وكذلك زيادة الاهتمام والتركيز على قطاع الصناعات التحويلية من اجل الوصول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية صناعية والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها هذا القطاع، كما يجب العمل على إعادة هيكلة سوق العمل الفلسطيني من خلال إعداد القوى البشرية وتدريبها بشكل يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لها.

Abstract: The research aimed to study the performance of Palestinian exports and its impact on economic growth and to identify the relationship between exports and economic growth, it has also tried to determine the relationship between the structural development of the manufacturer industrial sector and exports growth on the one hand and economic growth on the other hand. An Econometric model has been adopted in order to reach such objectives, the empirical results of the model revealed a positive impact of Palestinian exports on the growth of (GDP). The results also showed a significant and clear effect of the structural change of the

manufacturer industrial sector on the growth of exports. As far as for the growth of labour force of the manufacturer industrial sector is concerned, the results were quite unclear, the testified data showed a positive effect of the growth of labour force in case of both exports and manufacturer industrial growth, and a negative effect in case of (GDP) growth. In the light of the above results the main recommendations of the research are; an export- led growth policy should be adopted in order to maximize the economic benefit of the exports by establishing a productive manufacturing industrial base that is capable of entering the foreign markets. More policy focus must be followed in order to establish a solid and productive manufacturing sector and find solutions to the problems that stand in the way of developing this sector. Finally, the labour market should be restructured by development of manpower and training programmes in order to increase the productivity and efficiency of the labour force in the manufacturing sector .

مقدمة

أولاً: المقدمة

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تميزه عن اقتصاديات الدول النامية بشكل عام وعن اقتصاديات الدول العربية المحيطة بشكل خاص، حيث فقد هذا الاقتصاد القاعدة الإنتاجية وتعرض إلى العديد من التشوهات الهيكلية بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، إضافة إلى تعرضه إلى أوضاع قسرية أفقدته القدرة على التحكم بموارده الاقتصادية وقطاعاته الإنتاجية وتجارته الخارجية، وكل ذلك حد ويحد من نموه وتطوره. وبالنظر إلى النتائج السلبية لبعض السياسات التي كانت متبعة في بعض الدول النامية كسياسية أحلال الواردات، والاقتراض الخارجي والتي ساهمت في تفاقم العجز التجاري، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وبالتالي التأثير على أداء القطاع الخارجي وتعثر جهود التنمية. لكل هذه الأسباب أصبح النظر إلى الصادرات لتلعب دور المحرك والدافع للتنمية الاقتصادية من المهام الأولى لأي سياسة اقتصادية تنموية، حيث شهدت العقود الأخيرة اهتماماً بالغاً باستراتيجية التصنيع من أجل التصدير كأداة في العديد من الدول النامية. ومن جهة أخرى فإن التجارة الخارجية تعتبر ذو أهمية بالغة في أي اقتصاد بسبب الدور الذي تؤديه في مجال التنمية الاقتصادية، سواء من خلال تأمين متطلبات التنمية الاقتصادية من الموارد، والسلع الأولية والرأسمالية أو من خلال تصدير نتاج وثمار التنمية إلى الخارج، والتأثير بشكل إيجابي في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. هذا الأثر سوف يزداد كلما زادت القيمة المضافة للسلع المصدرة وعليه فإن هيكل ودور الصناعة يلعب دور كبير كسبب ومسبب في الآثار التي يمكن أن تنتج عن التجارة

الخارجية لأي بلد.

1- مشكلة البحث

تتمثل السياسات التجارية الخارجية في مجموعتين أساسيتين، هما سياسة إحلال الواردات (Import Substitution) والتي تهتم بضرورة الاعتماد على الذات في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من سلع وخدمات بدلا من استيرادها من الخارج، وتعرف بسياسة التوجه الداخلي (Inward Oriented). أما المجموعة الثانية فهي سياسة تشجيع الصادرات (Export Led Growth) وتهتم هذه السياسة بالتركيز على قطاع الصادرات من أجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، هذا يعني إعطاء أهمية للسوق الخارجي من أجل تسويق السلع والخدمات المحلية، وتعرف بسياسة التوجه الخارجي (Outward Oriented)، ولكن يبقى السؤال أي السياستين أفضل من وجهة نظر مسيرة التنمية الاقتصادية. بحسب تقارير البنك الدولي وسياسته عبر العقود الماضية وجهود منظمة التجارة العالمية (WTO) والجات (GATT) في مجال تحرير التجارة الخارجية وضمان تدفقها بين الدول فإن سياسة تشجيع الصادرات اعتبرت من أهم سياسات التنمية الاقتصادية، وأن النمو السريع والصناعة الفعالة عادة ما تصحب بسياسة التوجه الخارجي، حيث أصبحت هذه السياسة بحسب رؤية البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية ذات العلاقة السياسة المثلى للتنمية (Yaghmaian & Reza, 1995, P1). وبالتالي فإن البنك الدولي يسعى لتعميم واعتماد وتبني سياسة التوجه الخارجي كوسيلة من وسائل النمو الاقتصادي على الدول النامية بغض النظر عن ظروفها ومسيرتها التنموية معتمدا في ذلك على تجربة الدول الصناعية في هذا المجال. وعليه فإن مشكلة البحث الحالي تكمن في اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني، والتحقق من جدوى سياسة التوجه الخارجي للحالة الفلسطينية، ويمكن وضع مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما هو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي الفلسطيني؟.

2- أهمية البحث وأهدافه

تحتل الصادرات بأهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وذلك بسبب الدور الإيجابي الذي تؤديه في الميزان التجاري وقدرتها على تمويل الواردات وما يترتب على ذلك من فتح آفاق للاستثمار وفرص للعمل ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية، ولذلك فإن أهمية البحث الحالي تكمن في تتبع أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي، والتحقق من جدوى رسم السياسات التجارية الخارجية سواء سياسة التوجه الخارجي وتشجيع الصادرات أو سياسة التوجه الداخلي وإحلال الواردات. كما تكمن أهمية البحث في تحديد العلاقة بين العمالة والاستثمار وناتج

الصناعة التحويلية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. وعليه فيمكن تحديد أهداف البحث كالآتي:

- 1- التعرف إلى أهمية الصادرات في الفكر الاقتصادي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.
- 2- التعرف إلى أداء الصادرات الفلسطينية وتطورها خلال فترة الدراسة.
- 3- تحديد العلاقة بين الصادرات الفلسطينية والنمو الاقتصادي
- 4- تحديد العلاقة بين التطور الهيكلي للصناعة التحويلية وأثرها على الصادرات والنمو الاقتصادي الفلسطيني.
- 5- التوصل إلى المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن ترفع من أداء ودور الصادرات الفلسطينية في التأثير على مسيرة التنمية الاقتصادية وتوضيح السياسة التجارية المثلى التي يجب إتباعها في هذا المجال.

3- فرضيات البحث

1. زيادة الصادرات وتطورها يؤدي إلى النمو الاقتصادي.
2. النمو الاقتصادي يجب أن يسبقه تغير هيكلي في قطاع الصناعة التحويلية.
3. تطور الصناعات التحويلية يلعب دورا أساسيا في تطور الصادرات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

4- منهجية البحث

اعتمد الباحث على مراجعة الأدبيات السابقة الخاصة بمشكلة البحث والواردة في قائمة المراجع، كما اعتمد على البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني و الخاصة بجم الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي، وناتج الصناعة التحويلية، والتكوين الرأسمالي (بالأسعار الثابتة) وكذلك عدد العاملين في الاقتصاد والصناعات التحويلية. ومن أجل تحليل البيانات تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير معادلات النموذج القياسي المستخدم مع الأخذ بالاعتبار معالجة مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation) حيثما كان ذلك ضروريا.

5- محددات البحث

يحدد هذا البحث في دراسة اثر أداء الصادرات الفلسطينية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994- 2011) وكذلك دراسة كل من اثر الاستثمار والعمالة وناتج الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة، ولقد تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية لمركز

الإحصاء الفلسطيني الخاصة بمتغيرات الدراسة، ومن أجل التوصل إلى نتائج دقيقة تم استخدام البيانات بالأسعار الثابتة.

ثانياً الإطار النظري: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي

احتوى الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة أفكاراً تعكس أهمية مساهمة التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانيات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي. كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عدداً من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركناً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولا بد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديماً وحديثاً ونظرتها إلى الصادرات وأهميتها: (المجالي، 1999، ص10)

1- الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري:

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة. وقد رأى التجاريون على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج. ومن أهم سياسات تشجيع الصادرات التي دعا إليها التجاريون تتمثل في: (النجار، 1973، ص32) تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل، العمل بشكل مستمر على توسع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثاً، تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية، وإنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

2- الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي :

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادى بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وأصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. فلقد اهتم "آدم سميث" في السوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث

تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، وقد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي. (أحمد، 2003، ص224)

وفيما بعد تمكن "ريكاردو" من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في النمو الاقتصادي بشكل يفوق آدم سميث وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف التكاليف النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل، فلا تدخل من جانب الدولة على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية. وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك بيان دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية. (عمر، 2000، ص250)

فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز، وعليه فإن التجارة الخارجية وخاصة الصادرات اعتبرت القوة المحركة للنمو الاقتصادي عن الكلاسيك.

3- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث :

عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور

الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهم (Nurkse, Myrdal) حيث أشار Myrdal إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة (الضعيفة) ، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال. ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها. (مبارك، 1981، ص185). أما "Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاء، وضرب مثلا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد

على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية ، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة الأمر الذي يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة. (دويدار، 2003، ص 246)

4- مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات

تشير أدبيات التنمية الاقتصادية في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايدا للعجز في حين أن عقد الثمانينات قد شهد انخفاضا في العجز في الحساب الجاري . والجدير بالذكر أن عجز الحساب الجاري في السبعينات كان نتيجة الاضطرابات النقدية التي شهدتها هذا العقد وكنتيجة لتبني مجموعة الدول النامية برامج تنمية طموحه . هذا بالإضافة إلى الارتفاع الشديد في أسعار النفط، وانهيار نظام أسعار الصرف الثابتة واتجاه الأسعار العالمية لواردات الدول النامية إلى الارتفاع . أما عقد الثمانينات فقد شهد عوامل أخرى، كان من شأنها اتجاه عجز الحساب الجاري للدول النامية إلى الانخفاض، من هذه العوامل اتجاه معدلات النمو إلى الانخفاض في الثمانينات نتيجة الأزمات المالية التي واجهت الدول النامية في بداية هذا العقد مما حدا بالدول النامية إلى ضغط الواردات، فما أثر هذا الانخفاض على مسار التنمية ؟ إن هذا الانخفاض قد أدى في حقيقة الأمر إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود التضخمي وارتفاع الأسعار مع تزايد حدة البطالة في نفس الوقت، وكان نتيجة تراكم هذه المشاكل زيادة حدة الضغوط وتدهور مستويات المعيشة في عدد كبير من الدول النامية وخاصة منخفضة الدخل، مما قد يعصف بالنظم السياسية لهذه البلدان، هذا ويرجع تراكم عجز موازين مدفوعات الدول النامية، منخفضة ومتوسطة الدخل إلى مجموعة من الاعتبارات نذكر منها: (أبو القاسم، 1996، ص 15 - 21)

أ- **النزعة الحمائية** : اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، وهذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات (GATT) في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية. ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة، بل هي منبعها، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها

للخارج إسنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدولة صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع الأمر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

ب- معدل التبادل : شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية، إلى الدول النامية، إلى الارتفاع الشديد، مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض. ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستوردة.

ج- الدين الخارجي : لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية، وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما تترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري، هذا ويزداد الأمر سواء نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض. وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية. مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير واستراتيجيات التسويق الدولي له، ولا شك أن العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضيف المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية.

ثالثا: الدراسات السابقة

1- الدراسات العربية

على مستوى الاقتصاد الفلسطيني هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بقطاع التجارة الخارجية الفلسطينية وأهميته الاقتصادية والمشاكل والعقبات التي توجه هذا القطاع ومن بين هذه الدراسات دراسة لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني تناولت الصناعات التحويلية في فلسطين، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، ومن تلك النتائج التي تخص الأداء التصديري للصناعات

التحويلية أن هناك تطور في الأداء التصديري لأنشطة الصناعة التحويلية حيث بلغ عدد الأنشطة التي تتجاوز فيها نسبة المبيعات الخارجية إلى إجمالي الإنتاج 18% ، هذا يعني وجود توجه قوي نحو زيادة الصادرات للسوق الخارجي. حيث يلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات السلعية حيث ارتفعت هذه النسبة من 29.1% عام 1998 إلى 47.7% عام 2000.

وفي دراسة (نصر الله، 2003) بعنوان " التجارة الخارجية الفلسطينية – تحليل رؤية نقدية" وفيما يخص الصادرات، بينت الدراسة مدى أهمية التجارة الخارجية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط نسبة التجارة الخارجية السلعية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة (1992 – 2000) حوالي 69 % ، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع بعض الدول مثل الأردن 50 % ، مصر 20 % ، وإسرائيل 25% ، واليابان 10% والولايات المتحدة الأمريكية 7% (عبد الرزاق وآخرون، 2001) كما أن معامل الارتباط بين حجم التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي زاد عن 95 %، وهذا يدل على تزايد آثار الاتجاهات غير الملائمة في التجارة الدولية على عمليات التنمية، مما يعرض الاقتصاد الفلسطيني للانكشاف المستمر ويبقيه عرضة للتقلبات الخارجية.

وبالتالي انتهت الدراسة من خلال تحليلها لمؤشرات التجارة الخارجية الفلسطينية من حيث التوزيع السلعي والجغرافي لكل من الصادرات والواردات إلى انكشاف التجارة الخارجية للعوامل الخارجية وخاصة مع إسرائيل بنسبة 76 % ، مما يدل على قوة العلاقة التجارية مع إسرائيل وضعفها مع الأردن ومصر بشكل خاص وبقية دول العالم بشكل عام. وأن السياسات التجارية المتبعة في فلسطين هي انعكاس للسياسة التجارية الإسرائيلية، وقد بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي للناتج المحلي الإجمالي حوالي 43 % عام 2000 ، والذي يشكل 90 % من نسبة هذا العجز مع إسرائيل وقد بقيت نسبة الصادرات السلعية متدنية لا تتجاوز 13 % ، مما يعكس ضعف الترابط بينهما وتراجع القدرة التنافسية للصادرات السلعية، متأثرة بعوامل خارجية، وأهمها التبعية للسوق الإسرائيلي واعتمادها عليه رغم الاستغلال المتواصل للمنتج الفلسطيني.

ومن ناحية أخرى فقد بلغ متوسط نسبة الصادرات الفلسطينية للسوق الإسرائيلي خلال الفترة (1995 – 2000) حوالي 95 % ، يليها الأردن بنسبة تفوق 3% بقليل وباقي دول العالم بنسبة 1.85% وتركزت أهم الصادرات في الحجر والرخام، الملابس، الأثاث، زيت الزيتون، السلع الزراعية والغذائية.

وفي دراسة أخرى لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني تناولت "الاقتصاد الفلسطيني: تحليل ورؤية نقدية ومهمات مستقبلية" ، (الصوراني، 2004)، قدمت الدراسة مجموعة كبيرة من المقترحات ومن أهم هذه المقترحات التي لها علاقة بمجال البحث الحالي، فك الارتباط و التبعية و التكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي ووقف هذا التضخم في حجم الواردات ، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة مقابل تخفيف الرسوم على الواردات الأساسية ، ووقف عمليات الاستيراد المباشر وغير المباشر من السوق الإسرائيلي. العمل بكل جديده ، وعبر كافة السبل والضغط السياسية الممكنة ، من أجل تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي ، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي لهذه العملية.

وفي نفس المجال أظهرت نتائج تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد، 2006) أن الصادرات الفلسطينية لم تتعش وما زالت ضعيفة ودون المستوى وهذا يعكس تأكل القدرة الإنتاجية، ووجود بيئة غير مشجعة للقطاع الخاص، وقيود على الحركة والتنقل وغياب التسهيلات التجارية. وأكد التقرير أن الصادرات الكلية تشكل 12% من الناتج المحلي بما قيمته مليار دولار منها 80% إلى إسرائيل مع تراجع بنسبة 24% عن العامين السابقين، وأن الواردات 83% من إسرائيل، وبالتالي يشكل العجز التجاري مع إسرائيل 84% من العجز الكلي. وهذه النتيجة تعزى إلى وجود تبعية شبه مطلقة لإسرائيل، حرمت الاقتصاد الفلسطيني من تنويع مصادر الواردات وتنويع أسواق التصدير، لذلك شدد الأونكتاد على أنه لا بد من إعادة توجيه وتنويع التجارة الفلسطينية وتسهيل اندماجها بالمحيط الإقليمي والدولي.

وعلى المستوى العربي كان الاهتمام بدراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي واضحاً من خلال الدراسات التي تناولت علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، ففي الجزائر قدم (سعيد، 2002) دراسة حول تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي بين فيها أنه بعد بروز نتائج سيئة لبعض السياسات التي كانت منتهجة في بعض الدول النامية ويتعلق الأمر بسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي، حيث أدت إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية، لأجل هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل، حيث تعد تنمية الصادرات أحد ركائزه الأساسية، والجزائر كبقية الدول النامية تحاول تجاوز الأحادية في التصدير من خلال طرح جملة من الحوافز تصب جلها في تحفيز المؤسسات الوطنية نحو اختراق الأسواق الدولية. كما بينت الدراسة أن نجاح سياسة تشجيع الصادرات يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد

على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقاً مفتوحاً على العالم، وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، الأمر الذي يعمل على زيادة الصادرات والرقى بها.

وفي الأردن قدم (الريموني، 2011) دراسة بعنوان "محددات النمو الاقتصادي" حيث هدف إلى اختبار المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الأردن (الصادرات، الواردات، العمل، رأس المال). ولاختبار العلاقة بين هذه المتغيرات التوضيحية والنمو الاقتصادي الحقيقي فقد تم استخدام معادلة كوب دوجلاس A standard Linear Cobb-Douglas Production Function باستخدام البيانات السنوية للفترة الواقعة بين (1985-2010) وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية وقد دلت نتائج الدراسة على أن الناتج الحقيقي يتأثر إيجابياً بنمو رأس المال ونمو الصادرات، بينما يتأثر سلبياً بنمو العمل ونمو الواردات.

وفي ليبيا قاما (حويته وشطا، 2009) بدراسة بعنوان "تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة 1977-2006" حيث هدفت الدراسة إلى تتبع تطور الصادرات والواردات الليبية وتطور الميزان التجاري والتركيب السلعي للواردات والصادرات والأسواق الخارجية وتقدير كل من دالة الواردات والصادرات الليبية خلال الفترة المذكورة، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على كل من الصادرات والواردات الليبية. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري الليبي، وبينت الدراسة أن مؤشر الرقم القياسي للصادرات الليبية وسعر الصرف ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت من أهم العوامل المؤثرة على الصادرات الليبية. ومن أهم ما أوصت به الدراسة زيادة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية، وضرورة العمل على تنويع قاعدة الصادرات وخاصة التي تمتلك ليبيا فيها ميزة نسبية واقترحت الدراسة ضرورة تشجيع القطاع الخاص ليلعب دوراً فاعلاً في تنمية الصادرات الليبية.

2- الدراسات الأجنبية

قام (Emery, 1967) بدراسة العلاقة بين الصادرات والناتج القومي الإجمالي وطبق الدراسة على 50 دولة من الدول النامية حيث أظهرت نتائج الدراسة علاقة ارتباط قوية بين الصادرات والنمو في الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول وصلت إلى 82%، كما بينت الدراسة أنه كلما زادت الصادرات بنسبة 2.5% زاد نصيب الفرد من الناتج القومي بمعدل 1% وأوصت الدراسة بأنه يجب على الدول النامية استخدام السياسة الاقتصادية التي من شأنها أن تؤدي إلى إنعاش الصادرات وتطورها. وفي دراسة مماثلة قام بها (Bela, 1978) تم تطبيقها على 11 دولة من الدول النامية خلال

الفترة (1960-1973)، حيث بلغ معامل الارتباط بين النمو في الصادرات والنمو في الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول 89%، كما تبين من هذه الدراسة أن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية تفيد بأن زيادة معدل الصادرات بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.04%. وكذلك أكد (Rostam, 1984) على أهمية المحافظة على تشجيع الصادرات لأن ذلك سيساهم في نمو الاقتصاد من خلال زيادة معدل تكوين رأس المال (Capital Formation) في الاقتصاد ويزيد الطاقة الإنتاجية، واثبت وجود علاقة طردية قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي. وفي دراسة أخرى قام بها (Sato, 1991) حيث درس العلاقة بين مستوى التنمية والتي عبر عنه بمستوى دخل الفرد ونصيبه من الناتج القومي الإجمالي وبين تركيبة الصادرات وكذلك العلاقة بين تركيبة الصادرات والنمو الاقتصادي، كما أنه انتقد البنك الدولي لأنه يعتبر أن سياسة تشجيع الصادرات هي من أفضل السياسات التي يجب أن تتبناها الدول النامية مع إدراكه للمسألة الجدلية التي أثارت وأبرزت السؤال التالي:- هل يؤدي التوجه الخارجي إلى أداء اقتصادي أفضل؟ أو هل يمهّد الأداء الاقتصادي المتميز الطريق أمام التوجه الخارجي؟ من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن مستوى التنمية يعدّ عاملاً مهماً جداً لمستوى التصنيع والصادرات وأن تركيبة الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي.

وفي مساهمة مشابهة قاما بها (Yaghmaian and Reza, 1995) حيث قاما بدراسة العلاقة بين مستوى التنمية (تم التعبير عنها بأنها مدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي الإجمالي (GNP)، ومدى مساهمة عمال هذه الصناعة في الإجمالي العام للعمال وبين الصادرات والنمو الاقتصادي وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتيجة نفسها التي توصل إليها دراسة (Sato)

بعد هذا الاطلاع الواسع على الأدبيات ذات العلاقة بمشكلة البحث، فإنه يتضح أن النتائج التي قدمتها الدراسات السابقة فقد أثبتت بشكل عام الأثر الإيجابي لسياسة التصدير والتوجه الخارجي على النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية، وأن تنمية وتطوير الصناعات التحويلية يلعب دور بارز في مسيرة التنمية الاقتصادية ويؤثر إيجابياً على نمو الصادرات وزيادة قدرة الصناعات المحلية على المنافسة والدخول إلى الأسواق الخارجية، وأن مثل هذه السياسة قد يكون مكتوب لها النجاح في الاقتصاديات النامية إذا ما حظيت بالاهتمام والتوجيه الكافي من صانعي السياسات الاقتصادية.

3- التعقيب على الدراسات السابقة

من الواضح من الدراسات السابقة أن دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي قد حظيت على اهتمام الباحثين للوقوف على أهمية الصادرات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي الوصول إلى السياسة الاقتصادية الوطنية السليمة تجاه الصادرات، وكان ذلك واضحاً من

أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي

خلال الدراسات العربية والأجنبية التي تم الإشارة إليها، أما على الصعيد الفلسطيني فلقد اهتمت الدراسات بتصوير الواقع الفلسطيني من خلال الاهتمام بالمشاكل والعقبات التي تواجه قطاع التجار الخارجية الفلسطينية ولا يوجد من الدراسات الفلسطينية من تطرق إلى دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ولهذا تأتي هذه الدراسة لتتفرد في هذا النوع من البحث مما يعطيها نوع من الخصوصية والأصالة والقدرة على المساهمة في الإضافة المعرفية والعلمية في مجال البحث .

رابعاً: تطور حجم الصادرات الفلسطينية وأدائها

جدول رقم(1): تطور الصادرات الفلسطينية والناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994- 2011)

بالأسعار الثابتة

السنة	الصادرات السلع وخدمات بالأسعار الثابتة /مليون دولار	*% النمو السنوي في الصادرات	GDP / بالأسعار الثابتة /مليون دولار	* % مساهمة الصادرات في GDP
1994	412.0	10.2	3,038.4	13.56
1995	463.6	12.53	3,212.4	14.43
1996	515.4	11.18	3,292.8	15.65
1997	546.8	6.09	3,744.0	14.60
1998	674.8	23.41	4,197.7	16.08
1999	683.6	1.30	4,534.9	15.07
2000	698.2	2.14	4,146.7	16.84
2001	416.7	-40.32	3,810.8	10.93
2002	381.0	-8.57	3,301.4	11.54
2003	428.2	12.39	3,800.5	11.27
2004	483.8	12.99	4,198.4	11.52
2005	597.7	23.54	4,559.5	13.11
2006	629.0	5.24	4,322.3	14.55
2007	700.2	11.32	4,554.1	15.38
2008	793.0	13.25	4,878.3	16.26
2009	822.7	3.75	5,239.3	15.70
2010	999.3	21.47	5,754.3	17.37
2011	1,139.5	14.03	6,323.0	18.02

المصدر: (1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة .

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية للأعوام 1994-2011

بالأسعار الثابتة.

(3) * قيم تم احتسابها من قبل الباحث اعتماداً على الإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني

من البيانات المدرجة في الجدول رقم (1) والتي تصور أداء الصادرات الفلسطينية للفترة تحت الدراسة يتضح أن حجم الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات يغلب عليه طابع التذبذب من سنة إلى أخرى حيث نمت الصادرات خلال الفترة (1994 - 2000) من 412.0 مليون دولار عام 1994 إلى 698.2 مليون دولار عام 2000 بمعدل نمو سنوي تراوح بين 1.3 % في أدناه عام 1999 ومعدل 23.41 % في أعلاه عام 1998 . كما شهدت الأعوام 2001، 2002، 2003، 2004 إضراباً في أداء الصادرات وذلك يعود إلى الأحداث السياسية والإجراءات الإسرائيلية التي كانت متبعة من قبل إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى والتي كان لها أثر بالغ على أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وأداء الصادرات الفلسطينية بشكل عام. أما فيما يتعلق بالفترة (2005-2011) فكما تشير البيانات الإحصائية الخاصة بالصادرات فإن حجم الصادرات الفلسطينية قد تضاعف ليسجل زيادة في الحجم من 597.7 مليون دولار عام 2004 إلى 1,139.5 مليون دولار عام 2011 ، حيث سجلت معدل نمو كان قد بلغ 23.54 % عام 2005 ليتراجع هذا المستوى إلى 5.24 % عام 2006 ومن ثم يعاود الزيادة ليصل إلى 13.25 % عام 2008 ويتراجع إلى 3.75 % عام 2009 ويعاود الزيادة إلى 21.47 % عام 2010 وأخيراً يتراجع ثانية إلى 12.53 % عام 2011 . وان تدل هذه البيانات على شيء فإنما تثبت بان الصادرات الفلسطينية وأدائها هو عضة للتقلب بحسب الظروف السياسية والاقتصادية السائدة مما يجعل أداء الصادرات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني هو عرضة أيضاً للتقلب والتذبذب كما تظهر البيانات المدرجة في الجدول رقم (1) حيث نمت مساهمة الصادرات الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي من 13.56 % عام 1994 إلى 16.08 % عام 1998 لتسجل تراجعاً عام 1999 وتزداد عام 2000 . حيث بلغت مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي 18% أكثر من 18% عام 2011 وان يدل ذلك على شيء فإنما يدل على الدور الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في المساهمة في نمو الناتج المحلي وتسجيل معدلات نمو اقتصادي أعلى.

خامساً: الدراسة القياسية

1- النموذج القياسي

سوف يعتمد هذا البحث بشكل أساسي على النموذج الذي اتكأ عليه معظم الدراسات السابقة لإثبات أن للصادرات أثراً هاماً في النمو الاقتصادي، ويتمثل هذا النموذج باستخدام داله الإنتاج على النحو الآتي:

$$Y = f(K, L) \dots\dots\dots \text{Production Function}$$

وسيتم إدخال متغير جديد هو متغير الصادرات (X) كأحد عناصر الإنتاج لإثبات أثر الصادرات على

النمو الاقتصادي، وضرورة توفير المناخ المناسب للصادرات وخاصة التغيرات الهيكلية التي ستسهل عملية الإنتاج، ومن ثمَّ تزيد من حجم الصادرات بحيث تصبح المعادلة:

$$Y = f(K, L, X)$$

Y: الناتج القومي الإجمالي (GNP).

K: مجمل التكوين الرأسمالي.

L: قوى العمل

X: الصادرات

بالإضافة إلى هذه المتغيرات التقليدية سوف يتم إدخال متغيرين جديدين لبيان أهمية التغير الهيكلي والتنمية وهما :

1- $(RyM.Ym/L)$: النمو في ناتج الصناعة التحويلية مقاساً بمدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج القومي (GNP).

2- $(RLM.LM/L)$: النمو في عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية مقاساً بمدى مساهمة عمال قطاع الصناعة التحويلية في الإجمالي العام للاقتصاد.
حيث:-

RyM: معدل النمو في ناتج الصناعة التحويلية

YM: الناتج في قطاع الصناعة التحويلية

Y: الناتج الإجمالي

RLM: معدل نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية

LM: عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية

L: عدد العاملين في الاقتصاد

وعلى الرغم من اعتماد معظم الدراسات السابقة على عدد السكان بدلاً من عدد العاملين، ولكن بسبب ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني فقد تم الاعتماد على عدد العاملين فعلياً في الاقتصاد، واستخدام الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بدلاً من الناتج القومي الإجمالي (GNP) لمعرفة قدرة الاقتصاد المحلي الفعلية على الإنتاج ومن ثمَّ النمو بالاعتماد على موارده المحلية خلال الفترة الزمنية (1994-2011).

ويتكون هذا النموذج من أربع معادلات سوف نحل كل واحدة منها على حدة وهذه المعادلات هي:

$$1- Ry = a_0 + a_1 I/y + a_2 RL + e_1$$

$$2- Ry = a_0 + a_1 I/y + a_2 RL + a_3 RX + e_2$$

$$3- Ry = a_0 + a_1 I/y + a_2 RL + a_3 RyM. ym/y + e_3$$

$$4- RX = a_0 + a_1 RyM. yM/y + a_2 RLM. LM/L + e_4$$

حيث أن:

GDP:Y بالأسعار الثابتة

Ry: معدل النمو السنوي في GDP

ym: الناتج من الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة.

RyM: معدل النمو السنوي في ناتج الصناعة التحويلية

I/y: نسبة الاستثمار في الناتج

LM: عدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية

RLM: معدل النمو السنوي في العمال في قطاع الصناعة التحويلية

L: عدد العاملين في الاقتصاد

RL: معدل النمو السنوي في العمال في الاقتصاد.

X: الصادرات بالأسعار الثابتة

RX: معدل النمو السنوي في الصادرات

RyM.yM/y: معدل النمو في ناتج الصناعة التحويلية مقاساً بمدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP.

RLM.LM/L: معدل النمو في عدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية مقاساً بعدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية بالنسبة للعمال في الاقتصاد.

e1, e2, e3, e4: هي حد الخطأ

ستستخدم المعادلات من (1-3) من أجل اختبار الفرضيتين الأولى والثانية واللاتي تفيد بوجود علاقة ايجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي تطبيق اختبار لنظرية تشجيع الصادرات (export-led growth) و أن النمو الاقتصادي يجب أن يسبقه تغير هيكلية وتنمية اقتصادية. ويتوقع أن يكون لكل المتغيرات في المعادلات الثلاث أثر إيجابي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

أما المعادلة رقم (4) والتي تم إدخال كل من RyM.yM/y و RLM.LM/L عليها كمتغيرات لإثبات الفرضية الثالثة والتي تنص على أن تطور الصناعات التحويلية يلعب دوراً أساسياً في تطور الصادرات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويتوقع أن يكون لكل المتغيرات في المعادلة أثر إيجابي على النمو في الصادرات. والسبب في استخدام هذين المتغيرين يعود إلى أن التنمية ما هي الا عملية

إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد القومي تؤدي إلى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي، بحيث تمكن هذه الزيادة من التغلب على المشاكل التي تواجه الدول النامية والتي تؤدي إلى ارتفاع في مستوى معيشة الأفراد (العدل، 1987، ص 107-108). أما مفهوم التغيرات الهيكلية فيمكن تعريفها بأنها التغيرات المنتظمة التي ترافق النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل النمو في الدخل الحقيقي (الطلافة، 1993، ص 84). وفي الفترة الأخيرة ازداد الاهتمام بمفهوم التغيرات الهيكلية حيث أكد معظم كتاب الاقتصاد ضرورة إحداث تغييرات هيكلية للحصول على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، حيث بين "كورنيتس" (KUZNETS, 1971) أن التغير الهيكلي لا يقصد به فقط الناحية الاقتصادية، بل أيضا يشمل الأعراف الاجتماعية والثقافية والمعتقدات، ولكي نحصل على معدلات نمو مرتفعة لا بد من إجراء تغيير وعلى المستويات كافة، في حين رأى "تشيري" (CHENERY, 1971) أن التنمية الاقتصادية هي مجموعة من التغيرات المترابطة والمتداخلة والتي يجب تحقيقها للمحافظة على استمرارية النمو. كما أوضح "ابراموفيتس" (ABRAMOVITZ, 1983) أن إعادة التوزيع لكل من الناتج (out put) والعمل بين القطاعات الاقتصادية هو شرط لازم يجب أن يصاحب نمو الإنتاجية. وأخيرا بين كل من "ماثيوز" و"اولدنج" (MATHEWS AND ODLING) أن التغيرات الهيكلية ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لا يعدان متغيرين مستقلين فكل منهما ينتج عن تفاعلات معقدة تأتي من جانبي العرض والطلب. (Syrquin, 1989, P208).

2- النتائج الإحصائية للنموذج القياسي

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير معادلات النموذج مع الأخذ بالاعتبار معالجة مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation) حيثما كان ذلك ضروريا، وكانت نتائج التقدير كما يأتي:

1- المعادلة الأولى وهي معادلة دالة الإنتاج:

$$R_y = 11.16 - 0.29 I/y + 0.318 RL + 8.18 \quad (1) \\ t - (ratio) \quad (0.98) \quad (-0.71) \quad (1.42) \\ R^2 = 0.12 \quad \bar{R}^2 = 0.003 \quad DW = 1.8 \quad F = 1.03$$

تبين نتائج التقدير أن معامل (I/y) سالب حيث يعني أن الاستثمار يؤثر سلبا في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة نسبة الاستثمار إلى الدخل (نمو التكوين الرأسمالي) بمقدار (1 %) سيؤدي إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (0.29 %)، وهذه النتيجة تعتبر مخالفة إلى النظرية الاقتصادية ويعزى سبب هذه العلاقة السلبية إلى تراجع التراكم الرأسمالي والاستثمار في الصناعة التحويلية في عدد من السنوات (2001 - 2006) وذلك بسبب الوضع السياسي والتعطيل

الاقتصادي للعديد من النشاطات الاقتصادية خلال سنوات انتفاضة الأقصى وما ساد في ظلها من إجراءات إسرائيلية أدت إلى توقف النشاط الاقتصادي وأثرت سلباً على الاستثمار ونموه في القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل خاص وبالقطاعات الأخرى بشكل عام. كما تبين النتائج أن معامل (RL) موجب، أي أن زيادة معدل نمو العمالة في الاقتصاد بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (0.318%)، ولكن هذه العلاقة لا تصل إلى مستوى الدلالة المعنوية وذلك لانخفاض قيمة (F) المحسوبة حيث بلغت (1.03) لجميع المتغيرات. كما تشير البيانات إلى أن المتغيرات التابعة المدخلة في المعادلة تفسر (0.12%) من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كما يظهرها معامل التحديد (R^2)، كما يشير معامل دارين - واطسون إلى خلو التقدير من مشكلة الارتباط الذاتي.

2- المعادلة الثانية والتي تم إدخال متغير الصادرات (X) عليها بوصفه أحد عناصر الإنتاج، فكانت نتائج التقدير لها كالآتي:

$$Ry = 3.35 - 0.42 I/y - 0.072 RL + 0.40 RX + 6.71 \dots\dots\dots(2)$$

$$t - (\text{ratio}) \quad (0.35) \quad (-0.12) \quad (0.32-) \quad (2.88)^*$$

$$R^2 = 0.45 \quad \bar{R}^2 = 0.33 \quad DW = 2.73 \quad F = (3.78)^*$$

تشير نتائج التقدير إلى أن معامل كل من (I/y) و (RL) ذات إشارة سالبة، وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية حيث تثبت هذه النتائج أن أثر هذين المتغيرين سلباً في نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الأمر الذي يعتبر غريباً عن العلاقة المألوفة، وكما اشرنا سابقاً إلى أن الإحصاءات الخاصة بالاستثمار والتكوين الرأسمالي قد شهدت تراجعاً حاداً نتيجة تعطل النشاط الاقتصادي خلال السنوات (2001 - 2006) بسبب الإغلاق والإجراءات الإسرائيلية التي كانت سائدة خلال هذه الفترة لتفاقم الوضع السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة في وقتها. وكذلك نفس الإجراءات والبيئة غير الطبيعية التي كانت سائدة جعلت أثر نمو العمالة نسبة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي سالبة أيضاً، وذلك بسبب تراجع عدد العاملين في الاقتصاد والنمو السالب للعمالة بسبب البطالة العالية التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة المذكورة، كما أن إنتاجية العمالة وكفاءتها لها دور في هذا الأثر السالب.

بينما فيما يخص الصادرات تدل نتائج التقدير على وجود علاقة إيجابية بين نمو الصادرات (RX) ونمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث أن زيادة نمو الصادرات بمعدل (1%) يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.40%) وتعتبر هذه العلاقة دالة إحصائياً حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (2.88). هذا يدل على زيادة القيمة المضافة للصادرات الفلسطينية الأمر الذي يزيد من

التأثير الايجابي للصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما تشير قيمة (F) المحسوبة إلى وجود الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات المستخدمة في المعادلة (2) حيث بلغت $^{\circ}(3.78)$ وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الأولى للبحث. أما معامل التحديد (R^2) فيبين درجة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث يظهر هذا المعامل أن جميع المتغيرات تفسر (0.45%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، كما يشير معامل دارين - واطسون إلى خلو التقدير من مشكلة الارتباط الذاتي.

3- المعادلة الثالثة والتي تم إدخال متغير (Rym. ym/y) عليها لمعرفة مدى أهمية التغيرات الهيكلية على النمو الاقتصادي، حيث كانت نتائج التقدير لها كما يأتي:

$$Ry = 5.82 - 0.078 I/y + 0.18 RL + 4.38 Rym. ym/y + 5.71 \dots \dots \dots (3)$$

$$t - (\text{ratio}) \quad (0.73) \quad (-0.27) \quad (1.14) \quad (4.10)^*$$

$$R^2 = 0.60 \quad \bar{R}^2 = 0.52 \quad DW = 2.76 \quad F = (7.02)^*$$

تشير نتائج التقدير أن متغير (I/Y) ما زال أثره سالب في نمو الناتج المحلي الإجمالي كما كان في المعادلتين السابقتين وذلك لنفس الأسباب التي ذكرت دون الوصول إلى حد المعنوية الإحصائية، أما متغير نمو العمالة (RL)، ومتغير التغيرات الهيكلية (Rym. ym/y) فقد كان أثرهما ايجابيا حيث تشير البيانات إلى أن نمو العمالة بمقدار (1 %) يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (0.18%) دون الوصول إلى مستوى الدلالة المعنوية كما تشير قيمة (t) المحسوبة. أما المتغير الذي يمثل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد (Rym. ym/y) فقد كانت إشارته موجبة وله أهمية إحصائية ودلالة عالية عند مستوى (0.05%) حيث يؤدي التغير الهيكلية بنسبة (1 %) إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (4.38%) مما يؤكد أن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات والتركيز على قطاع الصناعة التحويلية سيكون له اثر مهم وكبير وواضح. كما تشير قيمة (F) المحسوبة إلى وجود الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات المستخدمة في المعادلة (2) حيث بلغت $^{\circ}(3.78)$ وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثانية للبحث. أما معامل التحديد (R^2) فيبين درجة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث يظهر هذا المعامل أن جميع المتغيرات تفسر (0.45%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، كما يشير معامل دارين - واطسون إلى خلو التقدير من مشكلة الارتباط الذاتي.

كما تشير قيمة (F) المحسوبة $^{\circ}(7.02)$ إلى وجود الدلالة الإحصائية العالية لجميع المتغيرات المستخدمة في المعادلة (3) وتدل على أن جميع المتغيرات تقوم بتفسير التغيرات التي تحدث في معدل

نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP). أما معامل التحديد (R^2) فيبين درجة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث يبين هذا المعامل أن جميع المتغيرات تفسر (0.60%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، كما يشير معامل دارين - واطسون إلى خلو التقدير من مشكلة الارتباط الذاتي.

4- المعادلة الرابعة والتي تم استخدامها لمعرفة اثر التغيرات الهيكلية المتمثلة في (RyM. yM/y) و (RLM. LM/L) على نمو الصادرات (RX)

$$RX = -1.88 + 2.79 RyM. yM/y + 0.43 RLM. LM/L + 14.20 \dots\dots\dots (4)$$

$$t - (ratio) \quad (-0.20) \quad (1.08) \quad (1.03)$$

$$R^2 = 0.14 \quad \bar{R}^2 = 0.02 \quad DW = 1.69 \quad F = (1.21)$$

نلاحظ من نتائج التقدير أن كل المتغيرات المستقلة لها اثر ايجابي في المتغير التابع، ويشير معامل (RyM. yM/y) إلى أن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية لصالح قطاع الصناعة التحويلية سيكون له اثر واضح ومهم في معدل نمو الصادرات، حيث أن زيادة معدل نمو هذا المتغير بمعدل (1%) سيؤدي إلى زيادة معدل نمو الصادرات بمقدار (2.79%) مما يؤكد أن وجود البنية الصناعية سوف تمكن الاقتصاد الفلسطيني من الدخول إلى الأسواق الخارجية، وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثالثة للبحث.

أما اثر المتغير (RLM. LM/L) فقد كانت أيضا إشارته موجبة حيث تؤدي زيادة هذا المتغير بنسبة (1%) إلى زيادة معدل نمو الصادرات بنسبة (0.43%)، ولكن لم تثبت أهمية هذين المتغيرين إحصائيا لذا يمكن القول بان زيادة العمال في قطاع الصناعة التحويلية على حساب القطاعات الأخرى هو اثر محايد وقد يعود السبب إلى قلة الكفاءات البشرية المؤهلة فنيا وإداريا ولا يقصد هنا التأهيل الأكاديمي فقط وإنما التأهيل والتدريب الأكاديمي والمهني، حيث أن وجود الكفاءات المدربة وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية يؤدي إلى تحسين وزيادة كفاءة الإنتاج ويساهم بشكل أفضل في نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP). كما تشير قيمة (F) المحسوبة (1.21) إلى عدم وجود دلالة إحصائية، ويشير معامل التحديد (R^2) إلى درجة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التي تحدث في المتغير التابع، حيث يبين هذا المعامل أن جميع هذه المتغيرات تفسر فقط (0.14%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وأخيرا فإن معامل دارين - واطسون إلى خلو المعادلة من مشكلة الارتباط الذاتي.

خامسا: مناقشة النتائج والتوصيات

1- النتائج

لقد تبين من خلال القسم النظري من هذا البحث أن الصادرات استحوذت على اهتمام بالغ في

بناء وتبني السياسات الاقتصادية من قبل العديد من الدول والمؤسسات الدولية خاصة عند ربطها مع معدل النمو الاقتصادي، ولكن كما أشارت الدراسات السابقة فإن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تعتبر متضاربة بين الإيجاب والسلب. أما في الحالة الفلسطينية فلقد أثبتت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة ايجابية بين نمو الصادرات (RX) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الفلسطيني، مما يؤكد وجوب توجيه السياسات الاقتصادية الفلسطينية نحو تعزيز هذه العلاقة لما لها من اثر واضح ومهم على مسيرة التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وعليه فيمكن وضع نتائج الدراسة القياسية كما يأتي:

■ إن نمو قطاع الصناعة التحويلية كأحد مظاهر التغير الهيكلي له اثر هام وواضح في نمو الصادرات (RX)، حيث تبين من نتائج التحليل أن نمو هذا القطاع (RyM. yM/y) بمقدار (1%) سيؤدي إلى نمو الصادرات (RX) بمقدار (2.79%). ومعدل النمو في عدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية مقاساً بعدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية بالنسبة للعمال في الاقتصاد بنسبة (1%) إلى زيادة معدل نمو الصادرات بنسبة (0.43%)، هذه النتيجة توضح وتثبت أن التغير الهيكلي في تركيبة الإنتاج وإحداث تغير في توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث يتم توجيه المصادر والموارد الاقتصادية إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى سوف يعمل على زيادة فاعلية الإنتاج ويقلل من اثر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ويساعد المنتج الفلسطيني على الدخول إلى الأسواق الخارجية. وهكذا فإن ممارسة التصدير والدخول إلى الأسواق الخارجية هو نتيجة منطقية لنجاح عملية التنمية والتغير الهيكلي، وأن النمو الاقتصادي هو نتيجة منطقية أيضاً لنجاح الصادرات، أي أن الصادرات والنمو الاقتصادي يجب أن تكون مسبوقتين بتغيرات هيكلية مكثفة وطويلة. وهذا واضح من خلال نتائج المعادلتين (3 و 4)، وهذه النتيجة تعتبر مشابهة مع عدد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Santo, 1991) و دراسة (Yaghmaian & Reza, 1995).

■ هناك اثر ايجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث يؤدي نمو الصادرات (RX) بمعدل (1%) إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار (0.40%) كما أظهرت المعادلة رقم (2)، وهذا يؤكد الدور الايجابي للصادرات في النمو الاقتصادي ويدعو إلى ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات. هذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات السابقة التي أظهرت علاقة ايجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي مثل دراسة كل من (نصر الله، 2003) ودراسة (سعيدى، 2002)، ودراسة (حويته وشطا، 2009) وكذلك دراسة كل من (Emery, 1967) و (Bela, 1978) و (Rostam, 1984) والتي أكدت جميعها قوة الارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي ودعت إلى تبني سياسة تشجيع الصادرات وعقد الاتفاقيات التجارية والانفتاح على العالم الخارجي.

■ إن نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية وإعادة توزيعه بين القطاعات الاقتصادية كأحد مظاهر التغير الهيكلي له أثر إيجابي على كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونمو الصادرات (RX) ولكن دون الوصول إلى حد الدلالة الإحصائية. هذه النتيجة تؤكد وجوب التركيز على إكساب القوى العاملة في الصناعة التحويلية الكفاءة والمهارة والتدريب الكافي من أجل تعزيز هذه العلاقة الإيجابية، حيث أن معدل نمو العمالة في الاقتصاد بنسبة (1%) يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي فقط بـ (0.18%) حسب المعادلة رقم (3)، بينما نمو العمالة في قطاع الصناعة التحويلية سوف يؤدي إلى نمو الصادرات بمعدل (0.43%) حسب المعادلة رقم (4). هذه النتيجة تؤكد بدورها أن زيادة الكفاءة والتدريب في قطاع الصناعة التحويلية سوف يؤدي إلى زيادة كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الصادرات والنمو الاقتصادي.

■ لقد أظهرت المعادلة رقم (2) أن متغير نمو العمالة في الاقتصاد له أثر محايد في نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك يعود إلى انخفاض إنتاجية القوى العاملة في الاقتصاد بشكل عام بسبب نقص مستوى الكفاءة والمهارة والإدارة في الاقتصاد، حيث تعتبر هذه النتيجة مشابهة لما قدمه (Demetrios, 1989) حيث أثبت أن نمو العمالة في الاقتصاد لا يشكل أثر إيجابيا في النمو الاقتصادي في حالة الدول الأقل تقدما، بينما ظهر أثره إيجابي للدول الأكثر تقدما. وإذا ما قارنا النتائج الخاصة بأثر نمو العمالة بين معادلات النموذج فهناك نوع من التضارب حيث كان الأثر مرة إيجابيا ومرة سلبيا، ولكن يمكن القول بكل وضوح أن العمالة في قطاع الصناعات التحويلية تعتبر أكثر مهارة وكفاءة من العمالة في الاقتصاد بشكل عام، وهذا يعتبر تحليل منطقي لما يترتب على طبيعة العمل والنشاط القائم بالصناعات التحويلية مقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى.

2- التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يقترح التوصيات الآتية:

- ضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية، وتحفيز المنتجين للاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الجانب الفلسطيني وعدد من دول العالم.
- يجب تحسين مواصفات السلع والخدمات الفلسطينية لضمان جودتها ونجاحها في الأسواق الخارجية.
- يجب زيادة الاهتمام والتركيز على قطاع الصناعات التحويلية من أجل الوصول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية صناعية والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها هذا القطاع لأن ذلك يعتبر شرطا لنمو

وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

● العمل على إنشاء الشركات والمؤسسات التي تخدم التصنيع وتدعم الصادرات كوسيلة للبحث عن أسواق جديدة لتصدير السلع والخدمات الفلسطينية للخارج وعدم اقتصرها على إسرائيل والدول العربية المحيطة.

● يجب العمل على إعادة هيكلة سوق العمل الفلسطيني من خلال إعداد القوى البشرية وتدريبها بشكل يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لها، لما لذلك من اثر ايجابي يساهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات الفلسطينية ويرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو القاسم، تهامي محمد، (1996)، "أخطار التصدير وتأمين إئتمان الصادرات"، القاهرة، مكتبة عين شمس.

أحمد، عبد الرحمن يسري، (2003)، "تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الخامسة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

المجالي، محمد مسلم، (1999) "الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن"، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة. الأمم المتحدة، (2006) ، "التقرير النهائي"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (الأونكتاد) ، جنيف/ سويسرا .

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، (2006) " دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة: 1999-2004 " ، 6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، السلطة الوطنية الفلسطينية، ابريل، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي للأعوام 1994-2011 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 و 2004 ، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط 1994-2011 ، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية للأعوام 1994-2011 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس (2004)، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للعام 2011 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1994-2011 بالأسعار الثابتة: (سنة الأساس 2004)، رام الله، فلسطين.

حويته، عبد السلام محمد وشطا، محمد علي، (2009)، "تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة 1977-2006" جامعة المنصورة -مجلة الزراعة، المجلد 34، العدد 11، ص (10333 - 10346).

دويدار، محمد، (2003)، "مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني - الاقتصاد النقدي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

الراعي، محمد إبراهيم، (2003) "الصناعات التحويلية في فلسطين (تحليل ورؤية نقدية)"، وزارة الاقتصاد الوطني، إدارة الدراسات والتخطيط، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، إصدار، رقم 17 يونيو، رام الله.

الريموني، أحمد ذياب، (2011)، "محددات النمو الاقتصادي في الأردن"، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 27، العدد 3.

سعيد، وصاف، (2002)، "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات" مجلة الباحث، العدد 01، ص 6 - 17.

الصوراني، غازي، (2004)، "الاقتصاد الفلسطيني: تحليل ورؤية نقدية ومهام مستقبلية"، شباط، غزة، فلسطين.

الطلافة، حسين، (1993) "التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (1968-1990)، مجلة مؤتمرات البحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الخامس، ص 84.

العدل، أنور عطية، (1987)، "التنمية الصناعية في الدول النامية"، دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية، مصر، 1987، ص ص 107 - 108.

عمر، حسين، (2000)، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، الكتاب الأول، دار الفكر العربي، القاهرة.

مبارك، عبد المنعم، (1981)، "قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) (2001)، "المراقب الاقتصادي والاجتماعي" العدد 26، تشرين أول، رام الله.

النجار، سعيد، (1973)، "تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين"، دار النهضة العربية، بيروت.

نصر الله، عبد الفتاح، (2003) " التجارة الخارجية الفلسطينية - تحليل رؤية نقدية" إدارة الدراسات والتخطيط، إصدار رقم 7، يونيو رام الله، فلسطين.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- Bela, Blasa, (1978), "Export and Economics Growth" journal of Development Economics, Vol. 5, No. 2, pp181-189

2- Demetrios, Moschos(1989), "Export Expansion, Growth and the Level of Economic Development", Journal of Development Economics, Vol. 30,

3- Emery , Robert ,(1967), "Exports and Growth: An Empirical Investigation", Journal of Development Economic, Vol. 2, No. 1.

4- Santo, Dodaro ,(1991), "Comparative advantage, trade and growth " world development Vol. 19, No 9.

5- Rostam M. Kavoussi ,(1984) ,"Export expansion and economic growth " journal of development Economic , Vol. 14 , pp 241-250.

6- Syrquin, M. (1989), "Pattern of Structural Change", In Hollis Chenery and T.N. Srinivsan. Hand Book of Development Economic, North Holland, p.208.

7- Yagmaian, Behzad& Reza ,Ghorashi, (1995) ,"Export performance and economic development " ,American economic, Vol. 9, p. 1.

الملاحق الإحصائية

الملحق رقم (1)

الناتج المحلي والقومي وحجم الصادرات وحصة الصناعة التحويلية

السنة	/ GDP مليون دولار	GNP / مليون دولار	% الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات السلع وخدمات بالأسعار الثابتة (X) / مليون دولار	معدل النمو السنوي في الصادرات (RX)*
1994	3,038.4	3,454.5	19.9	412.0	10.2
1995	3,212.4	3,724.7	18.8	463.6	12.53
1996	3,292.8	3,752.1	15.2	515.4	11.18
1997	3,744.0	4,281.3	13.6	546.8	6.09
1998	4,197.7	919.5	13.0	674.8	23.41
1999	4,534.9	5,309.4	12.9	683.6	1.30
2000	4,146.7	4,802.1	12.2	698.2	2.14
2001	3,810.8	4,171.1	13.1	416.7	-40.32
2002	3,301.4	3,565.9	12.4	381.0	-8.57
2003	3,800.5	4,070.3	12.9	428.2	12.39
2004	4,198.4	4,430.4	13.2	483.8	12.99
2005	4,559.5	4,896.9	13.0	597.7	23.54
2006	4,322.3	4,719.9	11.7	629.0	5.24
2007	4,554.1	4,993.9	11.6	700.2	11.32
2008	4,878.3	5,409.8	11.1	793.0	13.25
2009	5,239.3	5,709.0	10.4	822.7	3.75
2010	5,754.3	6,260.4	8.9	999.3	21.47
2011	6,323.0	6,715.7	8.7	1,139.5	14.03

المصدر: (1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة .

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية للأعوام 1994-

2011 بالأسعار الثابتة. (3) * قيم تم احتسابها من قبل الباحث اعتماداً على الإحصاءات الرسمية

للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الملحق رقم (2)

الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي ونسبة الاستثمار

السنة	GDP (Y) / مليون دولار	التكوين الرأسمالي الإجمالي (I) / مليون دولار	نسبة الاستثمار في الناتج (I/Y)*
1994	3,038.4	943.3	31.05
1995	3,212.4	955.5	29.75
1996	3,292.8	1,037.9	31.52
1997	3,744.0	1,173.4	31.34
1998	4,197.7	1,368.6	32.60
1999	4,534.9	1,857.4	40.96
2000	4,146.7	1,386.7	33.45
2001	3,810.8	992.3	26.04
2002	3,301.4	841.7	25.50
2003	3,800.5	1,063.0	27.97
2004	4,198.4	1,022.3	24.35
2005	4,559.5	1,265.7	27.76
2006	4,322.3	1,347.2	31.17
2007	4,554.1	1,122.9	24.66
2008	4,878.3	1,060.5	21.74
2009	5,239.3	1,137.3	20.70
2010	5,754.3	1,443.2	25.08
2011	6,323.0	1,321.3	20.90

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

(3)* قيم تم احتسابها من قبل الباحث اعتماداً على الإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الملحق رقم (3)

الناتج في قطاع الصناعة التحويلية ومعدل النمو السنوي

السنة	الناتج في قطاع الصناعة التحويلية / مليون دولار (yM)	معدل النمو السنوي في ناتج الصناعة التحويلية (RyM)*	معدل النمو السنوي في GDP (Ry)*
-------	---	--	--------------------------------------

عمر محمود أبو عيدة

5.2	1.74	604.6416	1994
5.73	-0.12	603.9312	1995
2.50	-17.13	500.5056	1996
13.701	1.74	509.184	1997
12.12	7.18	545.701	1998
8.03	7.20	585.0021	1999
-8.56	-13.53	505.8974	2000
-8.10	-1.32	499.2148	2001
-13.37	-17.10	409.3736	2002
15.12	19.76	490.2645	2003
10.47	13.04	554.1888	2004
8.60	6.96	592.735	2005
-5.20	-14.69	505.7091	2006
5.36	4.46	528.2756	2007
7.12	2.50	541.4913	2008
7.40	0.63	544.8872	2009
9.83	-6.01	512.1327	2010
9.88	7.42	550.101	2011

المصدر: (1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1994-2011

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإنتاج حسب النشاط الاقتصادي للأعوام 1994-2011

(3) * قيم تم احتسابها من قبل الباحث اعتماداً على الإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الملحق رقم (4)

عدد العاملين في الاقتصاد المحلي والصناعة التحويلية ونسب المشاركة والنمو

السنة	عدد العاملين في الاقتصاد المحلي (L)(000)	% النمو السنوي لعدد العاملين في الاقتصاد المحلي (RL)*	% القوى العاملة في التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	عدد العاملين في الصناعة التحويلية (LM)	معدل النمو السنوي في عدد العاملين في الصناعة التحويلية (RLM)*
1994	321.20	5.02	15.6	50.107	2.1
1995	338.11	5.27	18	60.859	2.43
1996	355.25	5.07	16.8	59.682	1.62
1997	378.35	6.50	16.4	62.050	1.748

أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي

1.88	72.275	15.9	20.15	454.56	1998
1.40	73.504	15.5	4.33	474.22	1999
1.58	85.2	14.2	26.53	600	2000
0.96	69.69	13.8	-15.84	505	2001
1.25	60.579	12.7	-5.55	477	2002
1.92	70.5	12.5	18.24	564	2003
1.47	72.828	12.6	2.48	578	2004
1.47	77.787	12.9	4.33	603	2005
1.30	78.228	12.3	5.48	636	2006
1.41	86.25	12.5	8.49	690	2007
1.10	82.041	12.3	-3.34	667	2008
1.30	86.878	12.1	7.65	718	2009
1.13	84.93	11.4	3.76	745	2010
1.26	90.624	11.8	3.09	768	2011

المصدر: (1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط 1994-2001.

(2) (ماس) (2001)، "المراقب الاقتصادي والاجتماعي" العدد 26، تشرين أول، رام الله.

(3) * قيم تم احتسابها من قبل الباحث اعتمادا على الإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الملحق رقم (5)

معدل نمو ناتج الصناعة التحويلية ومعدل نمو عدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية

معدل النمو في ناتج الصناعة التحويلية مقاسا بمدى مساهمة الصناعة التحويلية في GDP (RyM.yM/y/)*	معدل النمو في عدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية مقاسا بعدد العمال في قطاع الصناعة التحويلية بالنسبة للعمال في الاقتصاد (RLM.LM/L)*	
0.35	32.76	1994
-0.023	43.74	1995
-2.60	27.22	1996
0.24	28.67	1997
0.94	29.89	1998
0.93	21.70	1999
-1.65	22.44	2000

عمر محمود أبو عيدة

13.25	-0.173	2001
15.88	-2.12	2002
24.00	2.55	2003
18.52	1.72	2004
18.96	0.90	2005
15.99	-1.72	2006
17.63	0.52	2007
13.53	0.28	2008
15.73	0.065	2009
12.88	-0.54	2010
14.87	0.65	2011

* قيم تم احتسابها من قبل الباحث اعتمادا على الإحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني